

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/524 (XV)

تقرير عن الوضع
في الشرق الأوسط وفلسطين

—

تقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين

مقدمة:

- 1- إن التطورات المتتالية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الأشهر الستة الأخيرة تشير إلى وضع متدهور وأكثر خطورة من أي وقت مضى. فالهجوم الإسرائيلي المدمر على غزة وقتل المدنيين والدلائل التي تثبت جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل على نحو وحشي ضد المدنيين وحظر المهرجانات الثقافية الفلسطينية في القدس الشريف والحكومة الائتلافية الإسرائيلية المتشددة الجديدة وتعهداتها بالتخلي عن الجولة الحالية لمحادثات السلام واختيار رجل متطرف، السيد أفيكور ليبرمان، كوزير خارجية لإسرائيل والمجتمع الاستعماري المكون من طبقتين الذين تم تأسيسه في الضفة الغربية، كل ذلك يشهد على حالة عدم الاستقرار السائد في المنطقة ومعاناة الشعب الفلسطيني. وزيادة على ذلك هناك الجدار ونقاط التفتيش وعمليات الإغلاق والإهانات اليومية ومصادرة الأراضي وتدمير المساكن واستمرار الحرب السكانية ضد الفلسطينيين في القدس تعتبر عوامل تكشف عن عدم توفر الرغبة لدى السلطات الإسرائيلية في الإسهام في إيجاد بيئة مواتية لإجراء مفاوضات نشطة تساعد على تحقيق رؤية سلام آمن ودائم وعادل وشامل تتضمن الحل القائم على دولتين مستقلتين.
- 2- يستعرض هذا التقرير التطورات المسجلة في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني خلال الفترة قيد البحث.
- 3- إن العدوان الإسرائيلي على غزة في 27 ديسمبر 2008 والدمار الذي خلفه وما كان له من تداعيات خطيرة على السكان الفلسطينيين أدى من جديد إلى وضع عملية السلام في طريق مسدود، وتجتاز المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين مرحلة تعطل ويلاحظ انتكاس واضح للحل المقبول من المجتمع الدولي والمتعلق بإقامة دولتين مستقلتين.

- 4- ساعدت هذه الحرب أيضاً في تجسيد المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى فرض السلام عن طريق السلاح وسياسة القمع والأمر الواقع. وأدت في الوقت ذاته، إلى إلحاق ضرر جسيم بالجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي بغرض إنعاش عملية السلام عن طريق مفاوضات جادة تتضمن الاتفاق على جدول زمني دقيق لوضع عد للمستوطنات والاستعمار والتوصل إلى حل سلمي.
- 5- أثبتت هذه الأحداث أيضاً رغبة إسرائيل في إفشال المفاوضات مع الفلسطينيين، لاسيما من خلال محاولة التوصل من النقاط الهامة في هذه المفاوضات. وهذا ما دفع رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس إلى قطع المفاوضات مع الإسرائيليين ورفض استئنافها ما دامت إسرائيل تتجاهل المسائل الأساسية التي تشكل جوهر النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال بإنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات وإنهاء السياسة الاستعمارية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي وكذا رفع الحصار. وباختصار لا يمكن إجراء مفاوضات حول المسائل الجانبية ما لم يتم إدراج المسائل الجوهرية في برنامج المفاوضات.
- 6- إن هذا الوضع المقلق للغاية يستحوذ انتباه المجتمع الدولي، بالأخص انتباه مجلس الأمن واللجنة الرباعية والأطراف الفاعلة ويدعوهم إلى مضاعفة الجهود لممارسة الحد الأقصى من الضغوط على إسرائيل لحملها على احترام الشرعية الدولية وإنهاء انتهاكاتها للقانون الدولي وقبول العمل بعزم في إطار خارطة الطريق ونتائج مؤتمر أنابوليس المنعقد في 2007.

التطورات الداخلية في إسرائيل:

- 7- شهدت الفترة قيد البحث تشكيل حكومة إسرائيلية متطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو. ومن لا ينذر ذلك بتحسن الوضع الخطير بالفعل السائد على الأرض خصوصاً وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد أكد مرة أخرى

أمام الكنيست بعد أن نالت حكومته الثقة في 31 مارس 2009، رؤيته السياسية المتضمنة في برنامجه الانتخابي والتي ترفض فكرة إنشاء دولة فلسطينية والحل على أساس دولتين مستقلتين وتصر على استبدال الحل السياسي بالحل الاقتصادي في إطار عملية تقرير مصير فلسطينية. وجدير بنا أيضاً، في هذا السياق انتقاد تصريحات أدلى بها متطرفون إسرائيليون منذ تنصيب هذه الحكومة والتي تربط عملية السلام مع الفلسطينيين بالاعتراف بتهويد دولة إسرائيل، مما يعني القضاء على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وشروع إسرائيل في عملية تصفية عرقية وإبقاء الفلسطينيين في المهجر منذ 1948 وعدم الاعتراف بالحل القائم على وجود دولتين.

التطورات السياسية والمبادرات الدبلوماسية في الساحة الدولية:

8- منذ وصول السيد باراك أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال الجهود تبذل لإنعاش عملية السلام. هكذا كرر المبعوث الأمريكي المكلف بعملية السلام، السيد جورج ميتشل خلال جولته الأخيرة التي قام بها في أبريل 2009، احترام حكومة بلده لمبدأ إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وألح المبعوث الخاص للولايات المتحدة على ضرورة تجميد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، في حين يقول السيد نتنياهو أن هذه المستوطنات لا بد لها أن تتوسع. وبالمثل، أكدت وزيرة الخارجية السيدة هيلاري كلينتون، خلال زيارتها في المنطقة، التزام الرئيس أوباما بالحل القائم على دولتين. مع ضمان أمن إسرائيل والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة. وخلال هذه الزيارة اجتمعت بالقيادات الفلسطينية والرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض، فضلاً عن القيادات الإسرائيلية ورئيس الوزراء إيهود أولمرت ورئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو. وقد سمحت هذه الزيارة بتأكيد دعم إدارة أوباما للحل القائم

على وجود دولتين. وقد تم تكرار هذا الموقف مؤخراً بمناسبة زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي للولايات المتحدة في مايو 2009.

9- ترفض البلدان العربية من جانبها سياسات التفويض والمماثلة التي مارستها جميع الحكومات الإسرائيلية المنتالية لوضع حد للنزاع وإقامة سلام دائم، كما ترفض التوجهات الإسرائيلية الجديدة الرامية إلى تحويل عملية السلام ومكتسباتها السياسية إلى عملية تقتصر فقط على اتخاذ إجراءات اقتصادية وأمنية تدعم الاحتلال وتزيد من حدة الوضع في المنطقة. وقد تم الإعراب من جديد عن هذا الموقف خلال قمة جامعة الدول العربية المنعقدة في الدوحة، في مارس 2009.

10- خلال الفترة قيد البحث واصلت جامعة الدول العربية واللجنة الوزارية العربية المكلفة بمبادرة السلام جهودهما واتصالاتهما مع الأطراف المعنية بجهود السلام، من أجل اتخاذ كافة التدابير اللازمة لعقد اجتماع وزاري مشترك مع مجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية وتوضيح الموقف العربي في عملية السلام، في إطار النتائج المقبولة من قبل العرب والمجتمع الدولي، فضلاً عن تفسير مبادرة السلام العربية.

11- بمناسبة زيارة الرئيس الأميركي أوباما إلى الأردن، انعقد اجتماع استشاري في عمان، الأردن في 2 أبريل 2009 شارك فيه وزراء الخارجية لكل من المملكة العربية السعودية ومصر وقطر ولبنان وفلسطين، فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية. وخلال هذا الاجتماع، أوضحت البلدان العربية للطرف الأميركي أن السلام الشامل يجب أن يقوم على مبادرة السلام العربية التي أعلن عنها خلال قمة بيروت والمتمثلة في حل قائم على وجود دولتين. وقد رفضت البلدان العربية التصريحات الإسرائيلية، بما فيها محاولات إسرائيلي التخلي عن الالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمر أنابوليس، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة والخطر

الذي تتعرض له عملية السلام جراء استمرار سياسة الاستيطان وتهويد القدس والحصار المضروب على غزة.

12- على الرغم من الجهود الدؤوبة المبذولة والاجتماعات التي عقدها الرئيس محمود عباس مع القيادات العالمية للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة وعلى الرغم من الجهود الأخرى التي بذلها المجتمع الدولي لإعادة تنشيط المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين من أجل إيجاد حل حقيقي ودائم للنزاع، بما في ذلك الحل القائم على وجود دولتين، إلا أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وأعمال العنف الممارسة ضد المدنيين وممتلكاتهم لا تبعث الأمل في مستقبل عملية السلام، بل هي عراقيل تحول دون تحقيق أي تقدم.

عن وحدة الشعب الفلسطيني:

13- ظل الرئيس محمود عباس بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، يساند ويقدم دعمه للحوار الوطني الشامل بين جميع الفصائل الفلسطينية دون قيد أو شرط بغية جمع شملها. وقام رئيس الوزراء الفلسطيني، السيد سلام فياض، مؤخراً بتقديم استقالته في محاولة قد تساعد على إجراء المحادثات. وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة المصرية بإطلاق ست جولات من المحادثات بين الفصائل المتناحرة وتوسّطت بينها لإنهاء الشقاق وتشجيع التوافق الوطني. وشرعت الفصائل الفلسطينية أيضاً في محادثات لتشكيل حكومة وحدة قد تضم حركة حماس، على أمل كسر دورة الرفض والمقاومة التي تسببت في معاناة الكثير من سكان غزة.

14- من المقرر استئناف المحادثات بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة في القاهرة لمواصلة ما تبقى من العمل بعد التقدم الضئيل الذي تحقق. ومن جملة اللجان الفلسطينية الخمس المعدة لمناقشة المسائل العالقة بين فتح وحماس في القاهرة، توصلت لجنة الانتخابات إلى اتفاق وأوصت بتنظيم الانتخابات في يناير 2010. وتزامن استئناف المحادثات مع انعقاد قمة

جامعة الدول العربية في الدوحة التي كان من المتوقع أن تمنح مناقشتها مكان الصدارة لعملية السلام المتعثرة. وحث أعضاء الوفود في القمة، كلاً من فتح وحماس على أن يضعوا جانباً خلافتهما رغبة في السلام.

15- يتعين على المجتمع الدولي تشجيع ودعم كافة المبادرات الرامية إلى تحقيق مصالحة حقيقية بين الفلسطينيين.

الآثار القضائية الناجمة عن العدوان على غزة:

16- في أعقاب الهجوم الإسرائيلي العسكري على غزة اتهم الفلسطينيون ومجموعات حقوق الإنسان الدولية إسرائيل باستعمال العنف على نحو مفرط والقتل المتعمد للسكان خلال تلك العملية. وكانت هناك دعوات كثيرة لإجراء تحقيقات في جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة. وطالبت السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس المحكمة الجنائية الدولية، التي يقع مقرها في لاهاي بالنظر في الجرائم الحربية المرتبكة في غزة خلال النزاع. وقدم محامون دوليون آخرون اقتراحاً بمحاكمة المتهمين من قبل محكمة في بلد ثالث، بموجب مبدأ الولاية القضائية الدولية. وهذا مطلب شرعي تماماً يجب أن يحظى بالاهتمام الكامل للمجتمع الدولي برمته.

الوضع الإنساني:

17- كانت الآثار الإنسانية المترتبة على عدوان غزة مأساوية إلى حد كبير. فقد زادت من آلام ومآسي السكان الفلسطينيين، كما زادت في بؤس هؤلاء السكان الذين يعيش نصفهم بفضل المعونة الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة في الوقت الذي يوجد فيه الاقتصاد في حالة ركود. وازداد هذا الوضع تآزماً بسبب وقف إسرائيل تدفق المعونة الإنسانية. وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية قد أكدت على أنها تعمل على التعجيل بتدفق المعونة إلى غزة وعلى أن المزيد من شاحنات المؤمن قد دخلت غزة مقارنة

بالأسابيع التي سبقت العملية، فإن وكالات المعونة تحذر ذلك غير كافياً بالمرّة ولذا ترى أنه من الضروري أن يتم فتح جميع نقاط العبور على الحدود إذا أريد انتعاش غزة.

18- حتى قبل الهجوم الإسرائيلي، كانت وكالات المعونة تعذر من حالة سوء التغذية في غزة حيث كافح السكان الذين يعتمدون على المعونة سعيها إلى الحصول على منتجات الألبان واللحوم والخضروات الطازجة لتكملة الخبز والأرز والزيتون التي تشكل الأجزاء الأساسية من المعونة الإنسانية. وأعلنت الأمم المتحدة أن هناك "نقصاً حاداً" في الخبز بسبب افتقار المطاحن والمخابز إلى الدقيق وغاز الطبخ.

19- ألحق الاقتتال أضراراً بآبار وأنابيب المياه وأدى إلى النقص في الوقود اللازم لتشغيلها تاركاً نصف مليون من سكان غزة دون مياه جارية. وأعلنت هيئة الكهرباء في غزة إن 40% من السكان محرومون من الطاقة، بينما يتلقى 60% منهم توريدات من التيار المتقطع بسبب عدم توفر الوقود وللأضرار التي لحقت بالخطوط الكهربائية من إسرائيل ومصر ومحولات التيار وشبكة التوزيع. وظل غاز الطبخ نادراً في الأسواق لمدة شهور. وبدأ قدر قليل منه يدخل غزة خلال الأيام التي أعقبت وقف إطلاق النار، بحلول يناير 2009. وهذا القدر يكفي لتغطية نحو 10% فقط من الحاجات المقدرة أسبوعياً.

20- حسب مصادر إنسانية عانت المستشفيات أيضاً من نقص التوريدات الأساسية. وحتى في الحالات التي سمح لهذه التوريدات بالدخول إلى القطاع، فإن المشاكل الأمنية حالت دون وصولها إلى حيث كانت مطلوبة. وتكبدت المرافق الصحية كذلك خسائر بسبب قطع التيار ونقص الوقود. واضطرت إلى استعمال مولدات كهربائية والوقود الذي توفره وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بالتنسيق من إسرائيل. وأوشكت البنية التحتية الصحية على الانهيار نتيجة النقص في

المعدات والعاملين ذوي المهارات قبل العملية الإسرائيلية. وتقول الأمم المتحدة إنها لا تزال تحت "ضغط كبير" فيما تقول مؤسسة كاير الدولية CARE International أن أكثر من 50 في المائة من السكان الذين أجرت عليهم دراسات يجدون صعوبات في الحصول على الأدوية الأساسية، مثل المضادات الحيوية والعقاقير المضادة لمرض السكري والأمراض القلبية. وقد صرح 60% منهم بأن صحتهم تدهورت بسبب هذه الصعوبات.

21- وحسب مصادر إنسانية أيضاً، لا يزال نحو 55000 نسمة يعيشون في ملتجئات وقدرت السلطات الرسمية في غزة أن نحو 4000 من المباني السكنية والحكومية لحق بها الضرر على نحو خطير فيما تم تدمير 20000 مبنى آخر. وتشير الدراسة الأولية التي أجراها مكتب الإحصاءات الفلسطيني إلى تدمير 4100 مسكن تدميراً كاملاً وإلحاق أضرار بـ17000 مسكن آخر خلال النزاع، كما ألحقت أضرار أيضاً بنحو 1500 مصنع وورشة عمل و20 مسجداً و31 منشأة أمنية و10 أنابيب مياه وصرف صحي.

22- غير أن الذي يجري في غزة لا يعكس الصورة الكاملة إذ أنه من الأساسي أن نذكر ما يجري في الضفة الغربية حيث تواصل الحكومة الإسرائيلية سياساتها المستندة إلى الغزو والقتل المتعمد وحملات الاعتقال والأنشطة الاستيطانية، دون أي اعتبار لالتزاماتها الدولية. وقد استولت على قطعة أرض جديدة مساحتها 172 هكتاراً ممهدة الطريق لبناء 2500 منزل إضافي للمزيد من سكان المستوطنات الصهاينة، علاوة على هؤلاء الذين يعيشون بالفعل في الضفة الغربية والبالغ عددهم 290000 نسمة. ومثل هذه الإجراءات تشير بوضوح إلى أن إسرائيل لا ترغب في السلام بل هي راغبة في اغتصاب الأراضي.

23- يوجد حالياً في السجون الإسرائيلية نحو 11.500 سجين فلسطيني. صدرت أحكام ضد العديد وينفذ بعضهم أحكاماً متتالية بالسجن مدى الحياة أو

السجن لبضعة سنوات والبعض الآخر لشهور. وهناك آخرون خاضعون للاحتجاز الإداري الذي يسمح باعتقال فلسطينيين دون توجيه أية تهمة لهم وفقاً لـ "ملف سري" ولفترة زمنية غير محدودة، عادة ما تصل إلى ستة شهور قابلة للتجديد.

24- لا تزال إسرائيل تصدر الأراضي الفلسطينية وتبني مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجدر، في هذا الصدد، فضح قرار حكومة إسرائيل بتشديد وحدات استيطانية جديدة في جبل أبو غنيم (مستوطنة حار حوما). وبالإضافة إلى ذلك تم التعجيل بالأنشطة الاستيطانية بهدف زيادة عدد سكان المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

25- زيادة على ذلك تواصل إسرائيل ببناء "جدار الفصل العنصري" داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والضفة الغربية حول مدينة القدس. وخلال الشتاء الأخير قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة 1200 دونم بهدف توسيع نطاق "جدار الفصل العنصري" وضمه. وهذا الاستمرار في المصادرة إنما يقصد به المزيد من إبعاد الفلسطينيين بعضهم عن بعض، والقضاء على إمكانية التواصل الجغرافي وتقويض الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية متماسكة ومستقلة وقابلة للنمو. ويمثل هذا الوضع خرقاً فادحاً للقانون الدولي والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. وهو أيضاً يشكل تهديداً خطيراً لعملية السلام وخرقاً جسيماً لالتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق؛ فضلاً عن أنه يقوض العملية السياسية برمتها.

المسائل الاقتصادية:

26- تدهور الوضع الاقتصادي في فلسطين نتيجة الأعمال العدوانية المتكررة

وبفعل إجراءات الاحتلال القاسية:

يفيد تقرير أخير للأمم المتحدة حول اقتصاد فلسطين أن الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وغزة "يظل يتدنّى" على الرغم من استئناف المعونة الإنسانية الأجنبية خلال النصف الثاني من عام 2008. ويشير

التقرير إلى أن الحاجز الفاصل الذي بنته إسرائيل ألحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد "الذي مزقته الحرب" في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أدت سياسة الانغلاق التي تتبعها إسرائيل وما أفضت إليه من "تآكل الطاقة الإنتاجية" إلى كبت النمو في الضفة الغربية في حين أفضى الحصار المضروب على قطاع غزة إلى توسيع الفجوة الاقتصادية بين كلا الأراضي. وساعد ذلك على زيادة مستويات الفقر المدقع لأغلبية الأسر الفلسطينية التي يوجد فيها 67% من العاطلين عن العمل من بين الشباب.

27- تعزو الأمم المتحدة نقص الميزانية إلى إسرائيل التي تحتفظ بإيرادات

الضرائب والجمارك التي تقوم بجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية التي تضطر إلى الاعتماد على موقف مالي "يتوقف بصورة متلازمة على رضا إسرائيل". حسب التقرير. وذكرت دراسة أخرى أن الضفة الغربية شهدت "تحسناً ملحوظاً" منذ مطلع 2008. وتخلص الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني استفاد من إزالة نحو 100 نقطة تفتيش فضلاً عن زيادة نقاط العبور على الرغم من إعادة بنائها في وقت لاحق. وأدى التدمير المنتظم للمنشآت الصناعية والممتلكات المدنية وفرض الحصار وعمليات الإغلاق إلى تدهور مستويات دخل العمال والتجار وأصحاب العمل، فضلاً عن إلحاق أضرار جسيمة بعجلة النمو الاقتصادي بفضل انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني، وهو القطاع الذي ساهم بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007.

28- إذا كانت إسرائيل تفتح بين الحين والآخر نقاط العبور إلى غزة للسماح

بدخول كميات أكبر من الأغذية والأدوية، فهي لم تسمح حتى الآن بدخول الزجاج والصلب والأسمنت. كما منعت إسرائيل السلطة الفلسطينية من تحويل مبالغ مالية من الضفة الغربية إلى قطاع غزة لدفعها لآلاف الفلسطينيين كرواتب مستحقة، مما تسبب في أزمة إنسانية.

المؤتمر الدولي لإعادة أعمار غزة:

29- استضافت مصر في 2 مارس 2009 مؤتمر التعهدات الدولي لإعادة أعمار غزة وإصلاح الاقتصاد الفلسطيني وإعادة بناء غزة بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع مؤخراً. وانهقد المؤتمر في شرم الشيخ، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. وقدرت تكاليف إعادة الإعمار بـ3 بلايين من الدولارات الأمريكية، بينما بلغت تعهدات المانحين أكثر من 5.7 بليون دولار أمريكي وبذلك تجاوزت التبرعات طلبات الفلسطينيين المقدره بـ2.8 بليون دولار أمريكي لفترة من الإنعاش وإعادة الأعمار تدوم سنتين يتم خلالها إعادة بناء المساكن والبنية التحتية. وإذا كانت الاحتياجات الملحة لغزة تسترعي مثل هذا القدر من العناية الجديرة بالثناء، فإن المسألة المتعلقة بطرق تسليم المعونة تبرز كحجر عثرة حقيقية. وليس من الواضح متى سيتم الانطلاق في عملية إعادة الأعمار نظراً إلى النزاع الدائر في صفوف الفلسطينيين ورفض إسرائيل السماح بدخول التوريدات اللازمة للبناء.

30- لم تعد المعونة الدولية المقدمة إلى فلسطين ترمز إلى العمل لدعم سياسي، بل أصبحت عملاً من أعمال المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، أوضح القائد الفلسطيني محمود عباس خلال القمة المنعقدة في مصر، أن تقديم المعونة المالية دون إنهاء النزاع مع إسرائيل "غير كاف" كما أكد جميع أن الفلسطينيين يدركون أن جهود إعادة الأعمار والتنمية ستظل غير كافية وبعديمة الجدوى ومعرضة للتهديدات، مع عدم وجود تسوية سياسية.

31- ومن جهتها، أعلنت السلطة الفلسطينية برنامجاً قيمته 600 مليون دولار أمريكي لإعادة أعمار قطاع غزة الذي دمرته الحرب. وقال السيد سلام فياض رئيس الوزراء الذي ترأس الحكومة إن البرنامج سيضم كافة مساكن الفلسطينيين التي دمرت أو ألحقت بها أضرار خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة الذي دام 22 يوماً.

الخلاصة:

32- على مدى السنوات الثمانية الأخيرة لم يكن هناك "سلم" أو عملية" وكان هناك العديد من المتاريس على طريق السلام بالمعنى الحقيقي والمجازي. والمتاريس التي تقف حاجزاً أمام اتفاق إسرائيلي فلسطيني هي متاريس حقيقية ولموسة حيث أقيم الآلاف منها إلى جانب نقاط التفتيش لتمزيق الأراضي الفلسطينية بحيث يستحيل على أي فلسطينيين المرور من جزء من البلد لزيارة الجزء الآخر منه دون المرور على متراسين (2) على الأقل أو أكثر. وبالمعنى المجازي فإن المتاريس الذهنية موجودة حيث يعيش جانب في خيبة أمل من عملية السلام في حين يسعى الجانب الآخر إلى زرع المعاناة في صفوف الشعب الفلسطيني وإحكام سيطرته على حياتهم اليومية.

33- على ضوء ما سلف، هناك ثلاث توصيات رئيسية يتعين أن تأخذها في الاعتبار الحكومات التي تسعى إلى تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. تتمثل التوصية الأولى والأهم في ضرورة استمرار المجتمع الدولي في النشاط الدبلوماسي المتواصل. والإبقاء على الأمل في وضع حد سلمي ومتفاوض عليه للنزاع المتقد والمحافظة على قوة ونشاط أنصار السلام على الجانبين.

34- وتتمثل التوصية الثانية في ضرورة وضع حد لهذه التدابير وأنشطة الاحتلال الإسرائيلي التي تؤدي إلى إثارة ردود الفعل العدائية من جانب الفلسطينيين. ويشير تاريخ العلاقات بين الجانبين وخاصة منذ بدء عملية السلام في أوائل التسعينات إلى أن توسع إسرائيل في بناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة يعد أحد العوامل الأكثر ضرراً بجهود السلام وإضعافاً لحجج أنصار السلام في المجتمع الفلسطيني. فهو بالتالي سبب كبير من أسباب التطرف فيما بين الفلسطينيين. وهناك أيضاً إجراءات إسرائيلية أخرى ينبغي إنهاؤها، منها على سبيل المثال القيود المفروضة

على حركة بعض الفلسطينيين والمنتجات الفلسطينية. إلا أن هذه الإجراءات تعتبر جزئياً نتيجة السياسة الاستيطانية. وعلى الرغم من المعارضة الشفهية لهذه الممارسات من جانب كل دولة في العالم، تقريباً، فإن إسرائيل لم تمارس عليها حتى الآن ضغوط جادة لحملها على التخلي عن هذه السياسة.

35- تتعلق التوصية الثالثة بالحاجة الماسة إلى فتح النقاط الحدودية كما تنص عليه الاتفاقات الدولية وتقديم المساعدة الإعمارية والإنسانية اللازمة إلى سكان غزة. وهذا يقتضي بدوره استعادة وحدة الشعب الفلسطيني تحت حكومة واحدة ملتزمة بمبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. ويتعين على الاتحاد الأفريقي حث جميع الأطراف الفلسطينية وكافة العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية، على دعم عملية المصالحة الفلسطينية.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Executive Council Collection

2009

<http://archives.au.int/handle/123456789/3718>

Downloaded from African Union Common Repository